جامعة المنصورة
كليـة الآداب

# نشاط مجلس التخطيط في دولة الكويت١٩٦٢-١٩٦٧
# (دراسة وثائقية)

إعـــداد

**ا. د/ موسى حنون غضبان**
أستاذ تاريخ الكويت الحديث والمعاصر
كلية التربية الأساسية– قسم الدراسات الاجتماعية

**أ.م.د/ مديحه عواد الفضلي**
أستاذ في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المساعد
كلية التربية الأساسية– قسم الدراسات الاجتماعية

مجـلة كلـية الآداب – جامعـة المنصـورة
العدد الحادى والسبعون – أغسطس ٢٠٢٢

# نشاط مجلس التخطيط في دولة الكويت ١٩٦٢-١٩٦٧
# (دراسة وثائقية)

**ا. د/ موسى حنون غضبان**
أستاذ تاريخ الكويت الحديث والمعاصر
كلية التربية الأساسية- قسم الدراسات الاجتماعية

**أ.م.د/ مديحه عواد الفضلي**
أستاذ في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب المساعد
كلية التربية الأساسية- قسم الدراسات الاجتماعية

**ملخص البحث**

*يتعرض هذا البحث لتاريخ مجلس التخطيط في عام ١٩٦٢، ودوره في وضع الخطط التنموية ومتابعة تنفيذها بما يتناسب مع المرحلة الجديدة لدولة الكويت الحديثة بعد استقلالها، لذلك فهذه الدراسة تنتمي لفرع من فروع علم التاريخ لم يأخذ حقه بقدر مناسب، ألا وهو فرع تاريخ المؤسسات. وتبدأ هذه الدراسة بمبحث أول هو تمهيد للفترة السابقة للبحث، حيث يتناول ظهور مجلس الإنشاء ومساهمته في تحديث وتطوير دولة الكويت قبل الاستقلال، ثم دوافع تحول هذا المجلس إلى مجلس للتخطيط يتولى تقديم الخطط الإنمائية للدولة بشكل أوسع في مرحلة بعد الاستقلال، أما المبحث الثاني والثالث فيتناولان طبيعة تشكيل مجلس التخطيط وفقاً للمرسوم الأميري رقم ٥٦ لعام ١٩٦٢ والمتضمن أعضاء هذا المجلس واختصاصاته، والهيكل الإداري واللائحة الداخلية لمجلس التخطيط، بينما تتعرض مباحث الدراسة الأربع المتبقية (٤-٧) لأهم إنجازات مجلس التخطيط: فالمبحث الرابع يناقش ميزانية الدولة لسنة ١٩٦٣/١٩٦٤ والخطة الخمسية للدولة اعتباراً من عام ١٩٦٦ ثم البرنامج الاستثماري لهذه الخطة، أما المبحث الخامس فيعرض وضع الإحصاءات الحديثة، والمبحث السادس يتناول مشروعات القوانين التي ناقشها المجلس كقانون المناقصات وقانون الصناعة، بينما المبحث السابع يتناول الخدمات الاجتماعية. وتعرض الخاتمة لأهم النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة. وهذه الدراسة دراسة وثائقية، إذ تعتمد بنسبة ٩٠% على محاضر مجلس التخطيط بالإضافة لبعض المصادر الأخرى، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراستها.*

*الكلمات المفتاحية: تاريخ المؤسسات – التنمية في دولة الكويت بعد الاستقلال- التخطيط – مجلس التخطيط.*

**Abstract:**
This research deals with the history of the Planning Council in 1962, and its role in setting development plans and following up their implementation in line with the new phase of the modern state of Kuwait after its independence. Therefore, this study belongs to a branch of history that did not take its right to an appropriate extent, which is history of institutions. This study begins with a first topic that deals with the emergence of the construction council and its contribution to the modernization and development of the State of Kuwait before independence, then the motives for turning this council into a planning council that undertakes to present the development plans of the state more broadly in the post-independence stage, while the second and third topics deal with the nature of the formation of the Planning Council in accordance with Emiri Decree No. 56 of 1962, which includes the members of this council and its competencies, the administrative structure and the internal regulations of the Planning Council, while the remaining four sections (4-7) are exposed to the most important achievements of the Planning Council: The fourth topic discusses the state budget for the year 1963/1964 and the plan, the five-year period for the state starting in 1966, then the investment program for this plan. The fifth topic presents the status of modern statistics. The sixth topic deals with the draft laws discussed by the council, such as the tender's law and the industry law. While the seventh topic deals with social services. The conclusion presents the most important results of this study. This study is a documentary study, as 90% depends on the records of the Planning Council in addition to some other sources, and the descriptive analytical method was used in its study.
key words: History of institutions - Development in the state of Kuwait after independence - planning - planning council.

## مقدمـــة:

بعد تولي الشيخ عبد الله السالم الصباح الحكم في الكويت، في عام ١٩٥٠ كانت الكويت في تلك الفترة على موعد مع تطورات اقتصادية كبرى، قد بدت ملامحها مع ارتفاع العائدات النفطية بعد تصديره منذ عام ١٩٤٦، في عهد سلطة الشيخ أحمد الجابر الصباح، ونظراً لرغبة الشيخ عبدالله في إجراء نقلة نوعية في كافة نواحي الحياة في الكويت، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، فإنه قرر إنشاء مجلس يتولى تحقيق وإنجاز هذه النقلة، ونظراً للعلاقات المتميزة مع بريطانيا التي كانت تقدم المشورة

الدائمة التي يحتاجها في تلك الفترة عن طريق مستشاريها الموجودين في الكويت، وبناء على اقتراح من نائب مدير المالية آنذاك (المستر كرايتون)، لإنشاء مجلس يعني بتخطيط البلاد، ودراسة مشاريع التنمية فيها، فقد أصدر الشيخ أمراً بإنشاء مجلس الإنشاء في عام ١٩٥٢، وقد تألف هذا المجلس من رؤساء الدوائر الحكومية والبلدية، والخبراء الفنيين في دوائر المالية، والأشغال العامة، والكهرباء، وكان بمثابة أول جهاز للتخطيط المركزي في البلاد، وقد عهد الحاكم برئاسة هذا المجلس، إلى شقيقه الشيخ فهد السالم الصباح حتى عام ١٩٦٠، ثم آلت رئاسة هذا المجلس قبل تحوله إلى مجلس التخطيط، إلى الشيخ سالم العلي الصباح في ذلك العام. وقد أجرى الشيخ عبد الله على هذا المجلس، العديد من التعديلات، سواء في لائحته الداخلية، أو اللجان المنبثقة عنه، والقوانين المنظمة لآلية عمله واختصاصاته.

وقد استطاع هذا المجلس، وخلال عشر سنوات وهي مدة عمره، أن يحقق انجازات ضخمة على كافة الأصعدة، وتطورات كبري في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد أفرد الأستاذ الدكتور موسي حنون غضبان بحثاً مستقلاً للحديث عن هذا المجلس وكان بعنوان " تطور الخدمات الاجتماعية في الكويت في ضوء محاضر مجلس الإنشاء ١٩٥٢-١٩٥٩ "، وقد تم نشره في مجلة كلية الآداب – جامعة الإسكندرية عام ٢٠١٤ م. وحتى تكتمل الصورة بالنسبة لتاريخ التخطيط في دولة الكويت، آثر الباحثين أن يخصصا بحثاً يتحدث عن مجلس التخطيط والذي ظهر في بداية الستينات، بعد حصول الكويت على استقلالها في يونيو عام ١٩٦١، وصدور الدستور الكويتي في نوفمبر ١٩٦٢ ، وإنشاء مجلس الأمة 1963، وما تبع ذلك من تغيرات داخلية وخارجية، لذا فهو موضوع يحتاج إلى الدراسة والتحليل.

**أهمية وأهداف الدراسة :**

لقد استقطب تحقيق التنمية و آثارها على نهضة الكويت الاقتصادية والحضارية بل حتى دورها السياسي في الخليج والعالم خاصة مع ظهور عائدات النفط الذي يعتبر المورد الرئيسي في الدولة اهتمام العديد من الباحثين العرب والغربيين ، لكنهم أهملوا دراسة الأسباب التي أدت إلى هذه النهضة التنموية بعد ظهور عائدات النفط ، وهي بالدرجة الأولى المؤسسات الحكومية المختصة بالتخطيط لتنمية دولة الكويت خاصة بعد مرحلة الاستقلال ، لذلك هذه الدراسة تنتمي لفرع من فروع علم التاريخ لم يأخذ حقه بقدر مناسب ألا وهو فرع تاريخ المؤسسات، فهذه التنمية لم تكن لتحدث لولا تطوير الجوانب الإدارية والمالية للكويت من خلال تأسيس المجالس واللجان الهامة لمباشرة بناء الكويت الحديثة، ابتداءا بمجلس الإنشاء 1952، ثم هيئة التنظيم، ثم المجالس و الإدارات في مرحلة الإمارة والتي تحولت لوزارات في مرحلة الاستقلال، ومن أهم هذه المجالس مجلس التخطيط الذي جاء نتيجه للتغيرات الداخلية والخارجية بعد استقلال الكويت كما أشير آنفا.

وقد هدف هذا المجلس لتقديم الخدمات للمجتمع و تحقيق رفاهية الانسان الكويتي وسعادته والإرتقاء بمستواه المعيشي، كما وضع المجلس الأسس للخطة الخمسية الأولي للوصول للتنمية الشمولية لدولة الكويت.

لذلك فإن فهم طبيعة عمل مجلس التخطيط واختصاصاته والديناميكيات الكامنة وراء آلياته و سن القوانين هو أمر بالغ الأهمية، حيث صمم هذا المجلس أطر مؤسسية ساهمت في انتفاع الكويت من مواردها البشرية والطبيعية، وحث على تعزيز السياسات الاقتصادية ذات موارد طويلة الأجل من أجل تنمية اجتماعية وسكانية وبيئية شاملة ومتوازنة لتحقيق رفاه اجتماعي يناظر تلك المتحققة في البلدان المتقدمة، وهو بالتالي ما عزز مكانة دولة الكويت الاقتصادية والسياسية العالمية، بالإضافة لكونها وضعت الأسس لتحقيق التنمية المستدامة في دولة الكويت، وهو ما يتماشى مع أهداف منظمة الأمم المتحدة ورؤيتها في العالم اليوم، في الوقت الذي تجاهلت كثير من الدول هذه المفاهيم والرؤي الهامة لتنميتها.

**منهجية ومصادر الدراسة :**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في إعداد هذا البحث، وهذه الدراسة دراسة وثائقية إذ تعتمد بنسبة ٩٠% على مصادر أصلية غير منشورة، هي محاضر مجلس التخطيط، بالإضافة لبعض المصادر الأخرى لسد الفجوات التاريخية التي غفلتها محاضر مجلس التخطيط.

**أسئلة الدراسة وتقسيمها :**

من أجل توضيح دور مجلس التخطيط في النهضة التنموية لدولة الكويت في مرحلة بعد الاستقلال، تطرح الدراسة التساؤلات التالية:

١. ما هي المراحل الأولى للتخطيط لتنمية الكويت قبل استقلال الكويت؟ وما الدوافع والعوامل التي ساهمت في ظهور مجلس التخطيط في عام ١٩٦٢؟
٢. ما هي طبيعة مجلس التخطيط واختصاصاته؟
٣. هل نجح مجلس التخطيط في وضع وتنفيذ الخطط الإنمائية للدولة بما يتناسب مع مرحلة ما بعد الاستقلال؟

بناءا على هذه التساؤلات الثلاث، تم تقسيم الدراسة لسبعة مباحث: للإجابة عن السؤال الأول، المبحث الأول يناقش بإيجاز ظهور مجلس الإنشاء ودوره في تحديث وتطوير دولة الكويت، ثم تحول هذا المجلس إلى مجلس للتخطيط يتولى تقديم الخطط الإنمائية للدولة بما يتناسب مع تلك المرحلة، أما المبحث الثاني والثالث فيجيبان عن السؤال الثاني، فيتناول المبحث الثاني تشكيل مجلس التخطيط وفقاً للمرسوم الأميري رقم ٥٦ لعام ١٩٦٢ والمتضمن أعضاء هذا المجلس واختصاصاته، والمبحث الثالث يناقش الهيكل الإداري واللائحة الداخلية لمجلس التخطيط، بينما يجيب المبحث الرابع والخامس والسادس والسابع عن السؤال الثالث: فيتعرض المبحث الرابع لأهم إنجازات مجلس التخطيط ومنها ميزانية الدولة لسنة

١٩٦٤/١٩٦٣ والخطة الخمسية للدولة اعتباراً من عام ١٩٦٦ ثم البرنامج الاستثماري لهذه الخطة، ثم يعرض المبحث الخامس وضع الإحصاءات الحديثة، والمبحث السادس يتناول مشروعات القوانين التي ناقشها المجلس كقانون المناقصات وقانون الصناعة، بينما المبحث الأخير السابع يتناول الخدمات الاجتماعية. وتعرض الخاتمة لأهم النتائج التي تمخضت عنها هذه الدراسة.

## المبحث الأول: دور مجلس الإنشاء عام ١٩٥٢، وتحوله إلى مجلس للتخطيط عام ١٩٦٢:

بعد حصول الكويت على استقلالها في يونيو عام ١٩٦١، وبعد صدور الدستور الكويتي في نوفمبر ١٩٦٢، وما تبع ذلك من تغيرات داخلية وخارجية، استلزمت النظر إلى مستقبل الكويت في اطار من التخطيط المتكامل بمفهومه العلمي الأكاديمي ، وجاء الدستور معبراً في كثير من نصوصه عن المبادئ التخطيطية، وقد تضمن الباب الثاني منه نصوصاً للمواد التي تحدد المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي، والتي جاءت في عشرين مادة (من المادة السابعة إلى المادة السادسة والعشرين) ، ولقد نصت المادة السادسة والعشرين منه على أن " الملكية ورأس المال والعمل مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية، وهي جميعاً حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون "، كما نصت المادة (٢٠) منه على أن "الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج، ورفع مستوي المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، وذلك كله في حدود القانون، كذلك نصت المادة (١٤٢) منه على أنه يجوز أن ينص القانون، على تخصيص مبالغ معينة لأكثر من سنة واحدة، إذا اقتضت ذلك طبيعة الصرف على أن تدرج في الميزانيات المتعاقبة الاعتمادات الخاصة بكل منها، أو توضع لها ميزانية استثنائية لأكثر من سنة مالية " [١]، وهكذا فإن مبدأ التخطيط مستمد من الدستور، الذى يدعو إلى ضرورة زيادة الإنتاج والتعاون من أجل رفع مستوى المعيشة في المجتمع ، وبالفعل فقد كانت الحاجة ملحة للأخذ بأساليب التخطيط الشامل، سواء في النواحي الاقتصادية، أو الاجتماعية، وغيرها. وعليه فقد تبين أن مجلس الإنشاء ومع كل هذه المتغيرات، قد أصبح عاجزاً عن مسايرة روح العصر، وعدم اللحاق بركب التطور، الذي يتطلب الاشراف على مشروعات التنمية الآخذة بالتقدم، وقد كان مجلس الإنشاء، ينقصه التمثيل على مستوى الدوائر، التي أصبحت وزارات في تلك الفترة ، علاوة على افتقاده إلى الجهاز الفني والإداري، الأمر الذي أدى إلى عدم قيامه بالأبحاث والدراسات المطلوبة، والتي يستند عليها مخطط التنمية ، ولقد أوصت بعثة البنك الدولي للإنشاء

[١]. العوضي عبد الهادي محمد ، 58 عاما من التشريع التخطيطي ١٩٥٢ ، الطبعة الأولي١٩٨٨، مطبعة وزارة التخطيط، الكويت، ص ٣٣.

والتعمير في تقريرها، الذي أعدته عندما زارت الكويت في مطلع الستينات ، أنه يجب إنشاء جهاز حديث للتخطيط، يقوم بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وعلى أثر ذلك فقد عقد مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية آخر جلسة له في ١٩٦٢/١/٦ حيث قدم أعضاؤه استقالاتهم بعد هذه الجلسة[٢]، ورغم كل ذلك فإننا لا نقلل من دور مجلس الإنشاء في المرحلة السابقة، فقد قام بواجبه خير قيام، إلا أن الظروف قد تغيرت، وأصبحت البلاد على أعتاب عهد جديد، هو عهد الاستقلال والذي تطلب تطويراً شاملاً، لمختلف أجهزة الدولة بما فيها الدوائر القديمة نفسها.

## المبحث الثاني: اختصاصات مجلس التخطيط :

في أغسطس ١٩٦٢ صدر المرسوم الأميري رقم ٥٦ لعام ١٩٦٢ والخاص بإنشاء مجلس التخطيط كهيئة مستقلة ملحقة بمجلس الوزراء، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزير المالية والاقتصاد، ووزير الأشغال العامة، ووزير التربية، ووزير الشئون الاجتماعية، وثلاث أعضاء من القطاع الخاص، يعينون بمرسوم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد. وقد حدد المرسوم اختصاصات المجلس، والذي من المهم ذكرها لنتمكن من مقارنتها مع ما سوف نستعرضه من بعض ما قام به مجلس التخطيط من دراسات وتنفيذه لعدد من المشاريع:-

١. تحديد الأهداف الطويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفعها إلى مجلس الوزراء.
٢. جمع المعلومات الإحصائية المتعلقة بمختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي وإعدادها وتحليلها.
٣. الطلب إلى الوزارات والهيئات العامة وهيئات القطاع العام والخاص تقديمها أية بيانات أو دراسات أو تقارير أو اقتراحات تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٤. وضع دراسات دورية ومفصلة عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.
٥. الطلب من الوزارات تشكيل لجان تخطيط في كل وزارة، مهمتها إعداد مخطط للمشروعات الإنمائية التي تنوي كل وزارة القيام بها في السنوات الخمس القادمة، ورفعها إلى مجلس التخطيط[٣].
٦. تنسيق المشروعات التي تتقدم بها جميع الوزارات على ضوء السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة.
٧. إعداد ميزانية لخمس سنوات مع توضيح حجم الانفاق على الخدمات الاجتماعية في شتي القطاعات ولجميع الوزارات والهيئات ذات الصلة.

[٢]. محاضر مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية، الجلسة الأخيرة ١٩٦٢/١/٦.

[٣]. وكالة الأنباء الكويتية، ملف الأبحاث رقم ٣٦ ، ١٩٨٥.

٨. وضع منهاج مفصل بالمشروعات التي يثبت ضرورة القيام بها في جميع القطاعات، ويقوم المجلس بإعداد الدراسات الفنية بواسطة أجهزته الفنية أو الاستعانة بالخبراء على أن يراعى الأهم في هذه المشروعات [٤].

٩. تحضير الميزانيات السنوية في برامج السنوات الخمس، وتوزيعها على الوزارات المختلفة لتقوم الوزارات بتنفيذها.

١٠. القيام بالرقابة والإشراف على تنفيذ المشروعات التي يتقرر القيام بها.

١١. متابعة تطور المراحل التنفيذية وتقديم تقرير سنوي مفصل عما تم إنجازه إلى مجلس الوزراء.

١٢. الاطلاع على الميزانية العامة للدولة، وعلى تقرير وزارة المالية والاقتصاد بشأنها.

١٣. توجيه الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الخاص وتنسيقها مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة.

١٤. تقرير مدي مساهمة القطاع العام مع القطاع الخاص في المشروعات المشتركة[٥].

١٥. تقديم توصيات لمجلس الوزراء، لإصدار أي قانون أو نظام أو لاتخاذ أية إجراءات قد يراها المجلس نافعة، لتحقيق أهدافه أو لزيادة فعالية التنمية الاقتصادية.

## المبحث الثالث: الهيكل الإداري واللائحة الداخلية للمجلس:

ولقد انصب جل اهتمام مجلس التخطيط وبخاصة في الفترة من ٦٢-٦٧ على مناقشة العديد من السياسات لوضع خطة خمسية للتنمية ، وكان من ثمار ذلك، ما اقترحه المجلس من مشروع لوضع خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات من ٦٨/٦٧ – ١٩٧٢/٧١ والتي أقرها مجلس الوزراء، وأحالها إلى مجلس الأمة في تلك السنة، ومن أجل تطوير هذا المجلس بعدما اتضحت أهميته، ولكى يواجه المرحلة التي تلت الاستقلال بحوالي عشر سنوات، صدر مرسوم أميري في ١٩٧٠/١٢/١٢ أعيد بموجبه تشكيل مجلس التخطيط، ليتألف من رئيس مجلس الوزراء رئيساً، وعضوية كل من وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، ووزير المالية والنفط، ووزير الشئون الاجتماعية والعمل، ووزير الأشغال العامة، ووزير التربية، ورئيس البلدية، بالإضافة إلى عشرة أعضاء من القطاع الخاص، للاستفادة من خبرتهم وتصوراتهم الآنية والمستقبلية، ويعكس ذلك أهمية القطاع الخاص في دفع عجلة التنمية، لاسيما وأن المرسوم قد نص على أن يتم اختيار هؤلاء من ذوى المهن والكفاءات ،

[4]. M.W. Khouja and P.G. Sadler, The Economy of Kuwait Development and Role in International of finance, UK, 1979, p. 30.

[٥]. عبد الهادي محمد العوضي، مرجع سابق، ص ٣٧.

ويصدر مرسوم بتعيينهم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ولقد أضاف هذا المرسوم الجديد اختصاصات جديدة للمجلس وهي :-

١- الرقابة والإشراف على شئون التعاون الاقتصادي والفني على الصعيدين العربي والدولي فيما يتعلق بخطة التنمية.

٢- اقتراح تخصيص نسبة مئوية من إيرادات الدولة، لبرامج التنمية في الفترة المعنية علي شكل باب مستقل في الميزانية.

٣- دراسة وتقييم المشروعات والبرامج الإنمائية، في القطاع المشترك الذي سيتم تمويل جزء من رأس مالها من قبل الدولة للتأكيد على جدواها الاقتصادية.

وقد أدي المجلس دوراً كبيراً في اقتراح السياسات، التي أدت إلى إنشاء الهيئات والأجهزة اللازمة لاستكمال مسيرة الإنماء، ووضعها في اتجاه يتناسب والمتغيرات المعاصرة، وقد ساعد المجلس في إنشاء وتطوير التعليم الفني والمهني ، وإنشاء البنك الصناعي، والهيئة العامة للإسكان ، وإعادة تطوير المخطط الهيكلي لدولة الكويت، وإعداد مجموعة قيمة من الدراسات التي تعالج قضايا مهمة كالسياسات السكانية، ودور القطاع المشترك، وتقويم السياسة التربوية والعديد من الموضوعات المهمة، والتي سوف تكشف عنها لمحاضر الخاصة بهذا المجلس حيث ستعرضها هذه الدراسة بشكل مفصل، وقد تناولت هذه المحاضر العديد من الموضوعات الهامة كتشكيل لجان منبثقة عن المجلس، كاللجنة الاقتصادية، واللجنة السكانية ، ولجنة البرامج والميزانيات وغيرها.

لقد عقد مجلس التخطيط جلسته الأولي في ١٩٦٢/١٢/٨ في قصر السيف، وكانت هذه الجلسة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد، وحضر الجلسة الأعضاء بالكامل، وخصصت هذه الجلسة لإلقاء كلمة الترحيب من قبل الرئيس، ثم تبادل الرأي حول بعض مواد قانون المجلس وانتهت الجلسة فور الانتهاء من بحث هذه المواد. ويبدو أن الجلسات الثلاث الأولي للمجلس، قد خصصت لوضع الأساس والمنهاج الذي سيسير عليه المجلس في تنفيذ المهام التي أنشئ من أجلها. وعلى هذا الأساس فإن مجلس التخطيط قد اختار مقر مجلس الإنشاء السابق، ليكون مقراً لمجلس التخطيط ابتداء من ١٩٦٢/١٢/٥ [٦]، ثم عين المجلس أميناً للسر وبدأ عمله بالطلب من الوزارات، تشكيل لجان تحضيرية تقدم للمجلس تقارير عن مشاريعها المالية، وكذلك تقارير عن متطلباتها ومشاريعها في المستقبل، وحدد فترة خمسة عشر يوماً لتقديم هذه البيانات، ثم طلب المجلس من وزارة المالية والاقتصاد، ترشيح خبير ليتولى وضع مخطط للجهاز الإداري للمجلس، على أن تنتهي مهمة هذا الخبير، بانتهاء وضعه المخطط المطلوب، كذلك ومن أجل أن يستفيد المجلس من خطط التنمية، وأساليب التخطيط التي تنفذها الدول الأخرى التي سبقت الكويت في الأخذ بمبدأ التخطيط،

[٦]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٢، ١٩٦٢/١٢/١٢.

والتقارير المتعلقة بسير عمليات الخطط والعقبات التي اعترضتها، وذلك من أجل وضع تصور لمشروع يقضي بتخطيط الكويت مستقبلاً، ولهذا فقد طلب المجلس من وزارة الخارجية إجـراء الاتصالات بهذه الدول للحصول منها على ما يحتاجه المجلس مما سبق ذكره[٧].

وأما عن سير أعمال المجلس، فإنه تم بحث مسألة سرية أعماله، حيث خول الأمين العام صلاحية نشر بعض القرارات أو الدراسات التي لا تؤثر على سير أعماله، ولهذا فإن ما نشر من محاضر والتي نستخدمها في الحصول على المادة الخاصة بالمجلس وما أنجزه من أعمال هو ما سمح به للنشر، وربما أن هناك أموراً لم تنشر بعد[٨].

لقد استقر رأي المجلس على ضرورة عدم التعجل في موضوع التخطيط نظراً لأهميته، الأمر الذي جعل المجلس يؤجل بعض الأعمال العاجلة والتي كان مجلس الإنشاء قد أقرها وأعطاها صفة الاستعجال وذلك من أجل دراستها دراسة متأنية، وحتى ذلك الحين اكتفي مجلس التخطيط بعملية بناء الجهاز الإداري، والبدء في تكوين الجهاز الفني المؤقت بالاستعانة بالخبرات الموجودة في الوزارات، ليتولى هذا الجهاز دراسة ما سيرد من تقارير مع لجان التخطيط في الوزارات المختلفة كما ذكر آنفا، ثم استعجل المجلس ندب خبير إداري لتنظيم جهاز المجلس، ثم قرر المجلس ان يستمر في المناقشات العامة حول مبدأ التخطيط، وذلك من أجل وضع تصور لمخطط التنمية القادمة[٩].

إلا أنه من الواضح أن مجلس التخطيط في بداية عمله قد انتهج نفس الطريقة التي كان مجلس الإنشاء يتبعها، سواء في طريقة عقد الجلسات أو طريقة مناقشة الموضوعات على جدول أعماله، ومن نظرة على الجلسات الأولي أو بالأحرى الجلسات التي عقدت في الستينات فإنه يمكن ملاحظة مدى الشبه الكبير بين جلسات مجلس التخطيط والإنشاء، فعلى سبيل المثال: هناك مشاريع قد درست من قبل في مجلس الإنشاء كمشروع المطار، ومشروع كورنيش المدينة، وإنشاء البيوت والمدارس ، هذا بالإضافة إلى أن هناك أيضاً بعض المشروعات التي درست في مجلس الإنشاء ولم تأخذ طريقها إلى التنفيذ، وتابع مجلس التخطيط بحثها ودراستها، إلا أنه اعتمد مبدأ عدم الاستعجال في البت فيها كما أسلفنا.

ولهذا فإنه بعد أن استعرضت هذه الدراسة محاضر مجلس التخطيط بشكل كامل، ومنذ إنشائه حتى فترة هذه الدراسة، وجدت الدراسة أن طريقة عمل المجلس سارت على نهجين ، الأول بدأ مع ظهور المجلس عام ١٩٦٢ واستمرت حتى بداية السبعينات، حيث كان يتم مناقشة عدة موضوعات في جلسة واحدة ، أما النهج الثاني فإن طريقة عمل المجلس بدأت تتحول إلى شكل لجان متخصصة، تجتمع لتبحث المواضيع التي تخصها ، فهناك لجنة اقتصادية،

[٧]. المصدر نفسه.

[٨]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٣، ١٩٦٢/١٢/٢٠

[٩]. المصدر نفسه.

ولجنة إعداد الميزانيات، ولجنة للمخطط الهيكلي ومتابعته، وهناك لجنة الجهاز الفني للمجلس وتضم هذه اللجان خبراء متخصصين، سواء من الأجانب أو العرب وحتى الكويتيين.

ومن أجل عدم أعادة تكرار الحديث مرة أخرى عن الموضوعات التي ناقشها مجلس التخطيط، وهي لا حصر لها، ولكونها بحثت ايضاً في الدراسة التي تم نشرها عن مجلس الإنشاء، فالتركيز سوف سيكون بعض الشيء على الأمور المستجدة التي ناقشها المجلس، والتي تهم الأمور الاقتصادية ، والواقع أن اللجان المتخصصة التي شكلها مجلس التخطيط في بداية السبعينات، ما هي إلا لجان تدرس موضوعات كان المجلس قد درسها من قبل، إلا أنها ولكثرتها ولكي لا يحدث تداخل فيما بينها إذا ما نوقشت هذه الموضوعات في جلسة واحدة، فإن المجلس قرر أن يكون من المفيد تشكيل هذه اللجان لكى تبحث في أمور متخصصة.

## المبحث الرابع: أهم إنجازات مجلس التخطيط:

### أولاً – الميزانية العامة للدولة:

منذ بدأ المجلس ممارسته لمهامه فإنه لم يبحث الميزانية العامة للدولة، والتي كانت قد أعدت آنذاك للسنة ٦٤/٦٣ وذلك بسبب عدم اكتمال جهاز المجلس، وقرر أن تشكل لجنة لمعالجة الأمور المستعجلة في تلك الفترة، على أن تقدم هذه اللجنة آرائها حول الميزانية [١٠]، وأول ما واجه تلك اللجنة من مشاكل، هي بحث الباب الثالث من هذه الميزانية حتى أن المجلس خصص لها جلسة خاصة، رأس اللجنة فيها وزير المالية والصناعة، بينما شاركه في عضويتها ثلاثة من المختصين، ودعت اللجنة ممثلين عن دوائر الأشغال العامة، والكهرباء والماء، ووزارة المالية والصناعة، واتخذ المجلس أثر ذلك توصية إلى رئيس المجلس البلدي يطلب فيها ضرورة ايقاف عمل لجنة التثمين والاستملاكات مؤقتاً، حتى يتم بحث الباب الثالث من ميزانية الدولة[١١]، أما ميزانية ١٩٦٥/٦٤ فكان المجلس مهيئاً لبحثها، وذلك لأن المجلس كان قد استكمل جهازه الإداري والفني. وفي تلك الميزانية، قرر المجلس تأليف لجنة من وزير المالية والصناعة، ووزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، وعضوين من ذوي الاختصاص، وتم في هذه اللجنة مناقشة البابين الأول والثاني من الميزانية[١٢] .

أما فيما يخص الباب الثالث والخاص بالإنشاءات، فإن لجنة أخرى قد شكلت من وزير التجارة وعضوين آخرين لدراسة هذا الباب، وقام المجلس في تلك السنة بتوزيع المتطلبات الإنشائية للوزارات والهيئات الحكومية على أعضاء اللجنة لدراستها. وبعد أن درست هذه اللجنة مسألة تعديل الميزانية، وعقدت من أجل ذلك عدة اجتماعات توصلت من خلالها إلى عدد من التعديلات الواجب ادخالها على مشروع

[١٠] محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٨، ١٩٦٣/١٢/١٤.

[١١] محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١٣، ١٩٦٣/١٢/١٨.

[١٢] المصدر نفسه.

الميزانية، وتناولت التعديلات المواد ١٤، ١٥، ١٦، ١٧. على أن أهم المواد التي طرأ عليها التعديل هي المادة الأولي في مشروع هذا القانون، والتي تختص بتعديل السنة المالية. وعلى هذا الأساس فإن السنة المالية عدل موعدها ليصبح يوليو بدلاً من يناير، وأصبح نص المادة كالتالي: "السنة المالية اثنا عشر شهراً تبتدئ من أول يوليو من كل سنة، وتنتهي في آخر يونيو من السنة القادمة"[١٣] .

وكانت مسألة تطوير الميزانية، تطرح من حين لآخر فعلى سبيل المثال وفي يناير عام ٦٤ أعدت وزارة المالية والصناعة مشروع قانون لإعداد الميزانية العامة، والرقابة على تنفيذها، والمذكرة التفسيرية الملحقة به وتم عرض كل ذلك، مع مذكرة مقدمة من جهاز المجلس، حول قواعد إعداد الميزانية ووزع هذا المشروع على أعضاء المجلس في إحدى جلساته[١٤].

وغالباً ما كان يتم التعديل على أبواب الميزانية وموادها، وتم في ذلك التعديل تقسيم الميزانية – إيرادات ومصروفات – إلى أبواب وبنود وأقسام، ومن هذه التعديلات أيضاً التي قام المجلس بإجرائها على قانون إعداد الميزانية، موافقته على إجراء التنسيق ما بين باب المصروفات العامة وباب الإنشاءات، وهي ميزانية التخطيط المستقبلي[١٥]، وعلى سبيل المثال ففي السنة المالية ٦٥/٦٤ أصبح شكل الباب الثالث – إنشاءات – بعد أن أدخلت التعديلات عليه كالتالي :-

ميزانية الإنشاء الموافق عليها
٤٧,١٣٣,٦٧٤ دينار كويتي
الاعتماد الذي رصد للاستملاك
٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار كويتي[١٦]

وقد أنيطت مهمة إجراء هذا التقسيم بوزارة المالية والصناعة، وتحت إشراف مجلس التخطيط، وكان الهدف من ذلك التعديل هو خلق الانسجام ما بين الميزانية، ومبادئ التخطيط السليمة، وأن مسألة إعداد الميزانية وتنظيمها، على علاقة وثيقة بنجاح العملية التخطيطية.

وكان مجلس التخطيط يبحث الميزانية العامة للدولة، بناء على عرض من وزير المالية والصناعة قبل أن يتم بحث هذه الميزانية في مجلس الأمة – اللجنة المالية في المجلس – ويقوم المجلس بإعداد نسخاً من مشروع الميزانية وبخاصة الباب الثالث وتسليمها إلى الحكومة قبل مناقشتها في مجلس الأمة، وأيضاً لكي تقوم أجهزة الدولة المختلفة بدراسة هذه الميزانية. وكان مجلس التخطيط يقوم بدراسة أبواب الميزانية الثلاثة قبل شهر واحد على الأقل من موعد مناقشتها، واشترط المجلس أن يشار في البيان المالي للميزانية بضرورة دراسة ميزانية كل وزارة بكامل أبوابها الثلاثة[١٧] .

وكان الباب الثالث يشكل اهتماماً خاصاً لدي المجلس، لأنه يختص في اعتمادات تكاليف

[١٣]. محاضر مجلس التخطيط، مذكرة حول تعديل مشروع الميزانية، ص ٧١١-٧١٣.

[١٤]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٣٤، ١٩٦٤/١/٤.

[١٥]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٣٠، ١٩٦٣/١٢/٤.

[١٦]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٣٦، ١٩٦٤/٢/٢.

[١٧]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٠٧، ١٩٦٦/١٢/١ .

متطلبات الوزارات من المشاريع الإنشائية، وحيث أن المجلس صادف إنشاؤه مرحلة تحديث واسعة كانت تتم في الكويت فإنه كان يناقش هذا الباب على اعتباره ميزانية مستقلة، وظهر ذلك واضحاً في مناقشة هذا الباب في السنة المالية ٦٩/٦٨، حيث تمت مناقشة برامج الوزارات بخصوص مشاريعها لثلاث سنوات قادمة، بناء على طلب من مجلس الوزراء وبقرار أصدره بهذا الخصوص [١٨].

وغالباً ما تتم مناقشة الوزارات في برامجها السنوية في مجلس التخطيط من قبل لجنة مختصة من المجلس، برئاسة وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء، وعضوية أعضاء من القطاع الخاص بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات المختصة، وأعضاء من مجلس التخطيط، وذلك من أجل الوصول إلى الصيغ الصحيحة لتنفيذ تلك البرامج.

هذا تقريباً أهم ما يمكن قوله حول بحث المجلس للميزانية العامة للدولة، ويتضح هنا ورغم أن المجلس قد ناقش أبواب الميزانية كلها، إلا أن الباب الثالث من هذه الميزانية كان يحظى باهتمام بالغ للأسباب التي ذكرناها.

## ثانياً – الخطة الخمسية:

بدأ إعداد أول خطة خمسية حديثة في الكويت، ابتداء من عام ١٩٦٦، حيث قام مجلس التخطيط بإعداد الدراسات المستفيضة حول هذه الخطة، والواقع فإن هذه الجهود تعود إلى عام ١٩٦٤، عندما بدأت دراسة مجلس التخطيط حول إعداد الخطة الخمسية الشاملة، حيث أعد المجلس مذكرة بينت أهم الأسس والنقاط الأساسية الواجب مراعاتها في إعداد الأهداف القومية التي تضمنتها الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكانت النية تتجه أول الأمر إلى أن تبدأ الخطة من عام ٦٦/٦٥ إلى عام ٦٩/ ، إلا أن الدراسات لم تنته لإنجاز مشروع الخطة، مما أدى إلى تغير موعد بدايتها ليصبح ٦٧/٦٦ ، واشتملت هذه الدراسة على أهداف الخطة والفائدة من إعدادها وتنفيذها، واستمر المجلس في مناقشتها في جلسات منفصلة، وحدد السياسات العامة لبلوغ هذه الأهداف مركزاً على السكان والقوى العاملة، وتوزيع الدخل والاستقرار الاقتصادي، والاستثمارات الخارجية، والقطاع المشترك، لأنها أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقطة الانطلاق لتطوير البلاد[١٩].

وبينما كانت الخطة في الماضي عبارة عن تصورات توضع للمستقبل، لتنفيذ أمور معينة دون الالتزام بما يتم إعداده، إلا أن ذلك قد تغير في عهد مجلس التخطيط، وبخاصة عندما أصبح له جهازاً فنياً كبيراً يضم خبراء عرباً وأجانب، فإن الخطة سارت في طريق أفضل مما كانت عليه في الماضي، وبالتالي فإن مجلس التخطيط قام بتعديل أسس هذه الخطة وكالتالي:

١- درس المجلس مسألة النمو السنوي المتوقع للاقتصاد ككل، وأخذ بعين الاعتبار احتساب نسبة الزيادة في النفط، والتي كانت ٦.٥٪

[١٨]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١٢٧، ١٩٦٨/٧/٢.

[١٩]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٦٥، ١٩٦٤/٢/١٦.

عام ١٩٦٦ حسب توصيات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك).

٢- ونظراً للزيادة السكانية التي حدثت في الكويت، اعتباراً من الخمسينات وحتى الستينات وما بعدها فإن المجلس وجه اهتمامه لهذا الأمر[٢٠]

وحيث أن تحسناً كبيراً قد طرأ على الإحصاءات الحيوية في الكويت نتيجة تطور الأجهزة القائمة على وضع الإحصاءات فيها، وبعد تنفيذ التعداد السكاني في عام ١٩٦٥، وبروز التقديرات الإحصائية الدقيقة، فإن المجلس أعاد صياغة الفقرات المتعلقة بالسياسة السكانية في الكويت[٢١].

واستمر مجلس التخطيط في دراسة فصول الخطة الخمسية، لوضع الصيغة النهائية لها، وبالتالي فقد ركز المجلس أول الأمر على الفصول الثلاثة الأولي من هذه الخطة، وهي:

**الفصل الأول:** شمل عرضاً للأهداف بعيدة المدي للتخطيط، وإظهار أسباب مبدأ التخطيط بشكل عام.

**الفصل الثاني:** هو عبارة عن عرض للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، حتى بدء العمل في الخطة في ٦٨/٦٧.

**الفصل الثالث:** يتضمن الأهداف التفصيلية لهذه الخطة [٢٢].

واستمراراً في بحث فصول الخطة بغية تعديلها وتطويرها، فإن المجلس بحث أيضاً الفصل الخامس منها والذي يختص في تقديرات الناتج القومي الإجمالي، وشمل البحث مسألة إعادة النظر فيها، وأعد لذلك مذكرة بين فيها أهمية التخطيط في العالم الحديث، وأنه الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات مهما اختلفت درجة تقدمها ونموها، كما أن التخطيط كأسلوب علمي ترسم به الدولة مستقبلها، قد تخطي الفلسفات الاجتماعية المعاصرة وأصبح غير مرتبط بأي منها. واتجه المجلس نحو إعداد الدراسات الأولية والأساسية، التي تحلل وضع المجتمع وقياس مدي تقدمه. وإثر ذلك قد تم وضع تقديرات للدخل القومي للكويت، وتم بحث مختلف السياسات الأساسية المتعلقة بالسكان، والثروة والدخل، وتم ذلك بإجراء تعداد عام للسكان يوضح نشاطهم وخصائصهم، وكل هذا كان بمثابة التمهيد لوضع الخطة الخمسية الأولي. وبينت المذكرة تعريفاً للخطة الخمسية "فهي برنامج العمل لمستقبل أفضل على الصعيد القومي، وإعداد الخطوات اللازمة للتقدم، والتي أخذت الحكومة على عاتقها العمل لتحقيقها، وقد استوحت الخطة ركائزها وأهدافها من أماني وتطلعات الشعب من جهة، ومن جهة أخرى من الإمكانيات والطاقات الكامنة والتي لابد من إطلاقها، لتحقيق المستقبل المنشود "، وعلى هذا الأساس فقد اعتمدت الخطة في استراتيجيتها على ركائز ثلاث:-

[٢٠]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١٠١، ١٩٦٦/١٠/٦.

[٢١]. المصدر نفسه.

[٢٢]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١٠٢، ١٩٦٦/١٠/١٣.

١. تنمية الثروة البشرية والارتقاء بها إلى مستويات من التقدم والرقي، التي تسعى الخطة لتنفيذها دائماً.
٢. تنمية القاعدة الصناعية وإيجاد نشاطات اقتصادية، ينبع التحكم فيها من داخل البلاد ويكون الهدف منها إزالة التبعية الاقتصادية عن الاقتصاد الكويتي.
٣. تنمية القطاع المشترك ودعمه كصيغة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وشدد المجلس على أن هذه الخطة سوف تضع الكويت في صف الدول التي تسير نحو طريق واضح ومرسوم، ونحو تحقيق الانسجام بين جهود الدولة وجهود الأفراد وما هذه الخطة إلا خطوة على طريق المستقبل الذي سيعطي الكويت مكانة جيدة[٢٣].

ولتحقيق ما تقدم، فإن الحاجة قد دعت إلى إعادة النظر في الأرقام التي تمثل دخل الحكومة، من استثمارات أموالها في العالم الخارجي، وكذلك دخل الأفراد من استثمارات أموالهم وأيضاً أمور أخرى تتعلق باستعمالات الادخارات القومية، وفائض المدخرات الحكومية الإجمالية، وقد أقر المجلس وضع سنة ابتداء العمل بها وهي ١٩٦٧/٦٦ وهذه الخطة تعرض للوضع الاقتصادي في الكويت بالأرقام [٢٤]،

وصدرت هذه الخطة في أبريل سنة ١٩٦٧ وكان من أهدافها:-

١. بناء هيكل اقتصادي قائم على البناء الذاتي ، ومن خلال تنمية عوامل الانتاج وتحقيق توازن نسبي بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى، بهدف التقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل وما يمكن أن ينتج عن ذلك من مخاطر مستقبلاً.
٢. الاهتمام برفع عدد السكان الكويتيين، وزيادة نسبتهم في إجمالي قوة العمل بهدف إحداث التوازن السكاني، وكذلك الإقلال من الاعتماد على العمالة الوافدة، باستثناء المهن ذات المهارة العالية والتي قد تساهم في التطور.
٣. الحد من البطالة المقنعة خاصة في القطاع الحكومي.
٤. الاهتمام برفع مستوي التعليم والتدريب لخلق كوادر مؤهلة وواعية.
٥. نظراً لأهمية المرأة كعنصر مشارك في المجتمع، فإنه لابد من التأكيد على دورها من خلال الاهتمام بالقطاع الخاص.
٦. العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي لما له من فوائد كبيرة[٢٥].

[٢٣]. محاضر مجلس التخطيط، مذكرة حول الخطة الخمسية، ص ١٠٤٤.

[٢٤]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١١١، ١٩٦٧/١/٢٤.

[٢٥]. محاضر مجلس التخطيط، مذكرة حول الخطة الخمسية، ص ١٠٤٤.

## ثالثـــا: البرنـــامج الاســـتثماري للخطـــة الخمسية:

لقد ناقش المجلس البرنامج الاستثماري لهذه الخطة، والذي اشتمل على قطاع النفط والغاز الطبيعي، حيث ارتفع حجم الاستثمار في هذا القطاع من ٣٠ مليون دينار إلى ٧٠ مليون دينار، وكذلك قطاع الطاقة (كهرباء وغاز) وأيضاً قطاع المياه والري، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات فيه ١٥٢.٢ مليون دينار. ولقد اهتم المجلس أثناء مناقشته لهذا الجانب من الخطة، بموضوع قطاع الاسكان والمباني العامة، حيث قرر المجلس أن يتم استثمار ما قيمته من ٧٠ مليون دينار إلى ١٠٠ مليون دينار، ثم ارتفعت جملة الاستثمارات في هذا القطاع إلى ١٧٧ مليون دينار، وبالتالي فإن المجلس أقر آنذاك البرنامج الاستثماري للخطة وأصبح بعد إجراء التعديلات عليه ٩١٢ مليون دينار موزعة كالتالي:-

١- القطاع العام ٥٠٢ مليون دينار.
٢- القطاع الخاص ٣٥٠ مليون دينار.
٣- القطاع المشترك ٦٠ مليون دينار.

وتكمن الأهمية في ذلك التعديل إلى أن معدل التنمية السنوية سوف يعتمد اعتماداً كلياً على هذا البرنامج الاستثماري[٢٦].

وكان المجلس أثناء مناقشته للخطة الخمسية، غالباً ما يستدعي الخبير الدستوري في مجلس الأمة، لحضور الجلسات الخاصة بهذا الموضوع، حيث تتم مناقشة النصوص الدستورية المتعلقة بالخطة. وقد أبدى الخبير الدستوري وجهة نظره القانونية بخصوص الخطة، قائلاً "لابد من صدور الخطة الخمسية بقانون وذلك من أجل أن لا يحدث تعارض بينها وبين المشاريع الأخرى، وإلا فإنها سوف تفقد قيمتها"[٢٧].

وقد أقر المجلس هذه الخطة في ٢٠ أبريل ١٩٦٧ بموجب كتاب أعده مدير عام المجلس، إلى مجلس التخطيط بعد دراسة فصوله كل على حده[٢٨]. وقد استغرق إعداد هذه الخطة ثلاث سنوات، وكان السبب في ذلك أن المجلس أراد أن تكون هذه التجربة تجربة رائدة في الكويت، وأن تكون عملية ومرنة في نفس الوقت، وقابلة للتطور والتغير بحسب الظروف[٢٩]، وقد كان المجلس يؤكد على أهمية لجان التخطيط في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة وواجباتها وعلاقتها بالمجلس، وهذه الخطة شملت الأعوام من ٦٨/٦٧-١٩٧٢/٧١، وأحالها بدوره إلى مجلس الوزراء الذي أحالها إلى مجلس الأمة وتم إقرارها والعمل بها كأول خطة خمسية حديثة في الكويت[٣٠].

وبهذا تكون الكويت، وبإتباعها لمبدأ الخطط الخمسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن الدول التي جعلت من التخطيط أداة جيدة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي. وتجدر الإشارة

[٢٦]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١١٣، ١٩٦٧/٣/٢.

[٢٧]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١١٥، ١٩٦٧/٣/١٦.

[٢٨]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١١٧، ١٩٦٧/٤/٢٠.

[٢٩]. محاضر مجلس التخطيط، رسالة من مدير عام المجلس إلى المجلس، ١٩٦٧.

[٣٠]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١١٧، ١٩٦٧/٤/٢٠.

هنا أن حاكم الكويت آنذاك الشيخ صباح السالم، قد أمر بإيقاف العمل في الخطة الأولى، وتم تحويل كافة الأموال المخصصة لها إلى مصر، لمساعدتها في حربها ضد إسرائيل عام ١٩٦٧ مشاركة من الكويت في دفع العدواني عنها.

**المبحث الخامس: الإحصاء:**

عندما تأسس مجلس التخطيط كما قلنا، وحددت اختصاصاته، وحدد التنظيم الهيكلي للمجلس، كان هناك قسم خاص بالبحوث والإحصاء، أنيطت به مهام كثيرة ، وكان من أهمها وضع الإحصاءات الحديثة لمختلف الأنشطة، سواء حكومية كانت أو غيرها، وطلب المجلس أن يزود هذا القسم برجال اختصاص في الإحصاء، وكذلك تعاون المجلس مع خبير إحصائي كلف بتنظيم جهاز الإحصاء، وأعد هذا الخبير تقريراً تمهيدياً حول إنشاء إدارة مركزية للإحصاء في الكويت، وبين هذا التقرير أهمية هذه الإدارة، وتم تحديد المهام المنوطة بها حيث "تشرف على الوحدات الإحصائية في الوزارات وكذلك إعداد ونشر الإحصائيات والقيام بالتعداد والمسح ثم تبني دورات تدريبية في الإحصاء واستخدام التصنيفات النموذجية للإحصاءات الدولية ويناط أيضاً بالإدارة مهمة تحضير إحصاءات ميزان المدفوعات وجميع حسابات الدخل القومي"[٣١].

ثم استقر الرأي، على إنشاء وحدات إحصائية في الوزارات، وكان الهدف من ذلك هو جمع وتنسيق المعلومات الإحصائية المتعلقة بكل وزارة، والتركيز على تحديد مكان وتنظيم جهاز تعداد السكان وذلك لأهميته القصوى، وتم تحديد إجراء تعداد للسكان كل ٥ سنوات. كما أكد المجلس على ضرورة إصدار قانون إحصائي، من أجل تخويل إدارة الإحصاء، الصلاحيات اللازمة لجمع المعلومات الإحصائية وتأمين سريتها. وقد سُميت هذه الإدارة (الإدارة المركزية للإحصاء) وصدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٣ بشأن الإحصاء والتعداد، وحدد صلاحيات الإدارة وعلاقتها مع أجهزة الدولة المختلفة، وهيئات القطاع الخاص والأفراد[٣٢].

وتم نشر إعلان في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم)، لدعوة الشركات المتخصصة لتقديم عروضها وذلك لتزويد الإدارة بما تحتاجه من الآلات، والمعدات الإحصائية، بالإضافة إلى القيام بمسح إحصائي شامل، وتقديم دراسة مفصلة، حول احتياجات أقسام الإحصاء المختلفة في الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى[٣٣]، وتم الاتفاق مع إحدى الشركات التي تقدمت بعروضها وهي شركة I.B.M [٣٤]، وقد أدي كل ذلك، إلى إضفاء صفة الدقة والسرعة، أثناء إعداد البيانات باستخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة، تمشياً مع متطلبات المرحلة التي كانت سائدة، واستمراراً في عملية تنظيم هذه الإدارة، فإنه تم تعيين مدير عام لها، ومساعداً للمدير العام، حيث باشرت الإدارة أعمالها بعد أن

[٣١]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١٠، ١٩٦٣/٣/٢٥.

[٣٢]. محاضر مجلس التخطيط، تقرير خاص عن الإحصاء، ص ٤٦.

[٣٣]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٢٦، ١٩٦٣/١١/٩.

[٣٤]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٥٨، ١٩٦٤/١٠/٢٥.

استكملت كافة الجوانب الفنية والإدارية [٣٥]، وتم التنسيق ما بين الإدارة وبين معهد التخطيط التابع للمجلس لإلحاق بعض الشباب المتخصص بدورات خاصة في الحسابات القومية والإحصاء، حيث يقوم هذا المعهد بعقد هذه الدورات للنهوض بمستوي العاملين بالمجلس أو العاملين باللجان المتخصصة ، فضلاً عن دورات في التخطيط وأساليبه، وكذلك في تقييم ودراسة المشروعات، بالإضافة إلى دورة في الإحصاء، ويقوم المجلس بتمويل هذه الدورات من ميزانيته، وقد تم افتتاح هذا المعهد في يناير عام ١٩٦٧ [٣٦]. وانتدب للتدريس في هذا المعهد، المعهد، خبراء من الدول العربية والدول الأجنبية، وبدأت الإدارة المركزية للإحصاء، في مزاولة عملها بعد أن اكتملت لها كافة السبل، فشرعت بإجراء الإحصاءات المختلفة، وبدأت في تقديم اقتراحات من أجل إجراء إحصاءات تُعني بالنواحي الاقتصادية أولاً. وبالتالي فإن الإدارة بدأت العمل بإعداد مذكرة في عام ١٩٦٧ حول إجراء إحصاء صناعي، وإحصاء آخر للموظفين والعمال وأجورهم، وتم عرض هذه المذكرة على مجلس التخطيط، الذي اعتمدها وخصص المبالغ اللازمة لها. والواقع فإن مسألة إعداد هذه الإحصائيات عن الصناعة وغيرها كانت أمراً ضرورياً لمجلس التخطيط، ليتمكن على ضوئها من إعداد الدراسات الخاصة بالنهوض بالمستوي الصناعي، معتمداً على الأرقام والوقائع, مما سهل له وضع دراسات وتصورات لمستقبل تطوير الاقتصاد في الكويت [٣٧].

على أن أهم إحصاء قامت به هذه الإدارة كان في عام ١٩٦٥، والذي أعتمد كأول إحصاء عملي وفني دقيق حتى يومنا هذا، وقد اعتمدت الإدارة على هذا الإحصاء في بحث متطلبات التركيبة السكانية، فأمكن من خلاله تحديد نسبة الكويتيين إلى نسبة الوافدين وجنسياتهم، وأماكن تركزهم، وكذلك عدد الوحدات السكنية، وقد نفذ هذا التعداد بالطرق الحديثة، حيث أمكن حصر السكان حسب فئات العمر والجنس وغير ذلك، وتم إصدار الإحصائية السنوية الشاملة التي تعد مرجعاً ضخماً لكافة البيانات الإحصائية عن مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها في الكويت في تلك الفترة [٣٨].

وفي عام ١٩٦٦، صدر القرار رقم ٢١ بشأن تنظيم هذه الإدارة، وبموجب هذا التنظيم شكلت الإدارة من ٥ مراقبات فنية، ضمت ١٩ قسماً تختص بكافة أنواع الإحصاءات والتعدادات المختلفة، و(مراقبة أعمال الميدان – مراقبة الإحصاءات والتعدادات الاقتصادية – مراقبة التحليل الإحصائي والبحوث – مراقبة النشر والاستعلامات – مراقبة الإحصاءات السكانية والاجتماعية – مراقبة التجهيز الآلي)[٣٩] .

[٣٥]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٧٧، ١٩٦٥/٦/١٤.

[٣٦]. محاضر مجلس التخطيط، تقرير عن معهد التخطيط، ص ١٣٩٦.

[٣٧]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١١٠، ١٩٦٧/١/١١.

[٣٨]. المصدر نفسه.

[٣٩]. محاضر مجلس التخطيط، قرار وزاري ٢١ لسنة ١٩٦٦.

وهكذا فقد استطاع المجلس وبواسطة هذه الإدارة المهمة والتي سهلت توفير الإحصائيات والبيانات، أن يرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الكويت، مما أسهم في نهاية الأمر في اتخاذ القرارات المناسبة في تطوير الكثير من النظم سواء اقتصادية أو اجتماعية.

**المبحث السادس: القوانين:**

ومن الإنجازات الهامة لمجلس التخطيط قيامه بدراسة مشروعات القوانين قبل اعتمادها كقوانين، ومن هذه القوانين: –

**قانون المناقصات:**

قرر مجلس التخطيط، تشكيل لجنة من وزارة التجارة، وعضوين من ذوي الاختصاص ومندوب عن إدارة الفتوى والتشريع، وذلك لدراسة قانون المناقصات الذي كان قد أحيل من إدارة الفتوى إلى مجلس التخطيط، ويبدو أن إدارة الفتوى كانت تريد أخذ رأي المجلس فيما يخص المناقصات، حيث أن الأخير كان ذا خبرة بمسألة الاتفاقيات الخاصة بتنفيذ الأعمال المختلفة[٤٠]، وقامت هذه اللجنة باستعراض مسودة قانون للمناقصات العامة، ووضعت ملاحظتها بشأنه، وإعادته للفتوى لتتم إعادة النظر في بعض المواد في هذا القانون، ثم إعادته للمجلس، ومنها المواد المختصة بأعضاء لجنة المناقصات المركزية، وهل سيتم اختيارهم من القطاع الخاص أو العام، وكذلك تقديم شرح لبعض العبارات الواردة في المسودة. فضلاً عن طلب المجلس من إدارة الفتوى والتشريع إعداد المذكرة التفسيرية الملحقة بهذا القانون، وبعد دراسة المشروع مرة أخرى من إدارة الفتوى تمت إعادته إلى المجلس الذي أجرى عليه التعديلات الآتية:-

١. يكون عدد أعضاء لجنة المناقصات خمسة أعضاء بدلاً من أربعة، بالإضافة إلى الرئيس ونائبه مع بيان صفتهم، وإصدار المجلس قرارات أخرى بشأن ترشيحهم للعضوية.
٢. إضافة ممثل عن الأمانة العامة لمجلس التخطيط، في عضوية لجنة المناقصات المركزية.
٣. فيما يخص النصاب القانوني لانعقاد لجنة المناقصات المركزية، قرر المجلس ضرورة حضور ستة من أعضائها على الأقل بينهم الرئيس ونائبه.
٤. إضافة جملة إلى إحدى فقرات المادة الخاصة بموضوع الشركات والتي فيها شريك كويتي.
٥. حدد المجلس الفئات التي يجوز لها دخول المناقصات.
٦. حذف بعض المواد من مشروع القانون وهي ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .

إرسال قانون المناقصات بأكمله إلى وزارة المالية والصناعة وغرفة تجارة وصناعة الكويت لإبداء ملاحظاتهم عليه[٤١]، وبعد أن استعرض المجلس القانون من كافة جوانبه وملاحظات

[٤٠]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٢٩، ١٩٦٣/١١/٣٠.

[٤١]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٣٠، ١٩٦٣/١٢/٤.

الجهات الأخرى ذات الاختصاص عليه، وأحال القانون إلى مجلس الوزراء بعد أن أصبح بالشكل التالي:

**يتكون القانون من أربعة أبواب:**

**الباب الأول:** يختص بلجنة المناقصات المركزية ويشمل المواد من ١-١٣.

**الباب الثاني:** يختص في إجراءات الطرح في المناقصة العامة المواد من ١٤-٣١.

**الباب الثالث:** يختص في إجراءات التعاقد ويشمل المواد من ٣٢-٥٦.

**الباب الرابع:** يختص بالأحكام الختامية ويشمل المواد من ٥٧-٦٥.

وألحق بالقانون مذكرة تفسيرية لكافة أبواب القانون، ومستندة إلى الدستور، وأصبح هذا القانون في ذلك الحين الأساس الذي تنظم عليه عملية ترسية المناقصات[٤٢].

**قانون الصناعة:**

نظراً لأهمية الصناعة، ولإحساس المجلس بضرورة تنظيمها، فأنه استعرض مشروع هذا القانون الذي أحيل إليه من إدارة الفتوى والتشريع، وذلك من أجل وضع ملاحظات المجلس عليه وأيضاً لتنظيم القطاع الصناعي بسبب ازدياد الطلب على إقامة المصانع المختلفة في الكويت فضلاً عن تطور النشاط الصناعي في الكويت، وارتفاع أعداد العمالة في هذا المجال مما تطلب وضع هذا القانون. وقد أحال المجلس هذا القانون بعد مناقشته إلى غرفة تجارة وصناعة الكويت، وذلك لإبداء ملاحظاتها حوله، ولقد أبدت الغرفة ملاحظات كثيرة على هذا القانون، ووضعت عدة اقتراحات منها تعريف المنشأة الصناعية، وضرورة تسجيلها في الغرفة، وكذلك عدد العمال والآلات المستخدمة فيها، فيما اقترحت الغرفة تشكيل لجنة تسمي (لجنة تنمية الصناعة)، وتتكون من وزير المالية، وممثلين من الوزارة، وثلاثة ممثلين من القطاع الصناعي، وتطرقت ملاحظات الغرفة أيضاً إلى مسألة الإعفاءات الجمركية، وكذلك العقوبات الخاصة بمخالفة أحكام القانون[٤٣]. ومن أجل ظهور القانون بشكل صحيح وقانوني، فإن المجلس رأى الاستعانة برأي بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي كانت تزور البلاد آنذاك ، وقد أبدت البعثة بعض الملاحظات حول هذا القانون ومنها: –

١- تسجيل وترخيص الصناعات الجديدة، وسحب الترخيص في حالة المخالفة للقانون.

٢- تطبيق تعريفات الحماية الجمركية

٣- إبقاء احتمال حظر وتحديد استيراد البضائع الأجنبية المنافسة[٤٤] .

ونصحت البعثة الحكومة، بضرورة توفير كافة التسهيلات الممكنة من أراضي، وخدمات كالماء والكهرباء، وطرق مواصلات بأسعار بسيطة، وذلك من أجل النهوض بالصناعة. واستمر المجلس في مناقشة هذا القانون وحدد الغرامات والعقوبات لمخالفة أحكامه حيث حددت بـ٥٠٠ دينار يتضاعف هذا المبلغ عند تكرار

[٤٢]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٣٣، ١٩٦٣/١٢/٢٩.

[٤٣]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٣٩، ١٩٦٣/3/٢٦.

[٤٤]. المصدر نفسه.

المخالفات. وقد يصدر قرار بإغلاق المصنع وسحب الرخصة إذا تكررت المخالفات [٤٥]، ثم أدخل المجلس بعض التعديلات شملت المواد ٨، ٦، ١٤، ثم رأى دمج المادتين ١٦، ٢٧ في مادة واحدة، ثم أحال القانون مرة أخرى إلى إدارة الفتوى والتشريع، وأخيراً إلى مجلس الأمة لإقراره. وفي عام ١٩٦٥ صدر قانون الصناعة، والذي كان قانوناً شاملاً نظم العمل الصناعي في الكويت لسنين طويلة.[٤٦]

## المبحث السابع: الخدمات الاجتماعية:

الصفحات السابقة ركزت على أهم الموضوعات التي أنجزها مجلس التخطيط وتم التطرق إليها بشيء من التفصيل نظراً لأهميتها، إلا أن المجلس ناقش أموراً أخرى ضرورية تم إنشاء معظمها لتنمية وتطوير الكويت، لذا من المهم التطرق لها هنا أيضاً.

لقد استعرض مجلس التخطيط وفي عدة جلسات عملية صيانة وإنشاء بعض المشاريع الصغيرة في المطار الدولي، الذي كان مجلس الإنشاء قد أتم تقريباً الانتهاء من مشروع وذلك لكي يلائم هذا المطار، مرحلة ما بعد الستينات وشملت التحسينات صالات المطار الداخلية ومدارج الإقلاع وغيرها إنشائه [٤٧]

وقد ناقش المجلس أيضاً مسألة تطوير الأمور الصحية، وتم إنشاء مستشفى مبارك الكبير في عهده، وكذلك مختلف المستوصفات والمصحات، خاصة بعد توسيع العمران والحاجة الملحة لتطوير الخدمات الصحية في الكويت بكافة أنواعها، وأيضاً تنظيم علاج المواطنين بالخارج وإنشاء المكاتب الصحية في بعض دول العالم [٤٨].

وفي مجال التنظيم الإداري للدولة، فإن المجلس قد استعرض مسائل تنظيم الوزارات في الكويت، وناقش استحداث ودمج وإلغاء بعض الوزارات، بغية النهوض بالنظام الإداري في البلاد[٤٩]. وفي مجال التنمية الاجتماعية، فإن المجلس اهتم بهذا الأمر، وأسهم في تنفيذ الكثير من المشاريع التي تخص الخدمات الاجتماعية كإنشاء مدينة رياضية، وفضلاً عن إنشاء دار للرعاية الاجتماعية وبعض النوادي [٥٠]. ومن الأمور الإنشائية التي اهتم بها المجلس، مسألة تطوير وتنظيم جزيرة فيلكا، وتم انشاء المساكن فيها، وشق الطرق، وكذلك انشاء مرسي حديث خاص لرسو السفن، التي تنقل السكان من الجزيرة إلى مدينة الكويت [٥١].

وفي مجال التعليم العالي، فإن المجلس اهتم بتطوير جامعة الكويت، إيماناً منه بأهمية العلم، لاسيما وإن الجامعة هي المكان الذي يعد الشباب لتولي مسئولية تطوير البلاد والنهوض بها، ولقد استعان المجلس بآراء بعض الأساتذة

[٤٥]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٣٢، ١٩٦٣/١٢/٢٥.
[٤٦]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٣٧، ١٩٦٤/٢/٩.
[٤٧]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٢١، ١٩٦٣/١٠/١٠.
[٤٨]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٢٦، ١٩٦٣/١١/٩.
[٤٩]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٣٦، ١٢٢، ١٩٦٤/٤/٢٩، ١٩٦٧/٨/٨.
[٥٠]. المصدر نفسه.
[٥١]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ٧٠+٧١، ٢٦، ١٩٦٥/١/٢٨.

والخبراء، ومنهم الدكتور قسطنطين زريق، والذي اقترح على المجلس أن يتم اتصال جامعة الكويت بباقي الجامعات العربية، وأن تكَون لها صلات وثيقة مع اتحاد الجامعات الدولي في باريس، وكان يضم هذا الاتحاد ٤٠٠ جامعة، وكذلك نصح الدكتور زريق القائمين على أمور الجامعة بضرورة التنسيق مع منظمة اليونسكو وذلك من أجل التشاور في عملية تحديث الجامعة [٥٢].

وفيما يخص التنمية الاقتصادية، فإن المجلس أولى ذلك الكثير من الاهتمام، خاصة وإن الكويت تعاني من مشكلة ندرة المياه، فاستعرض الدراسات الخاصة بحل تلك المشكلة، خاصة وأن المياه تشكل أحد الهياكل الأساسية لأي اقتصاد، فاستعرض المجلس المشاريع المختلفة التي تؤدي إلى توفير المياه فناقش موضوع إنشاء محطات تحلية المياه في منطقة الشعيبة الصناعية، وإنشاء محطات أخرى على ساحل الكويت لنفس الغرض، وأسهمت هذه المشاريع بتوفير المياه العذبة للسكان ولتطوير الصناعة والزراعة . واستعرض المجلس الكثير من المشاريع والدراسات والتي تسهم في تطوير الاستثمارات ودعم مشاريع تطوير الزراعة، والدعوة إلى استصلاح الأراضي، وذلك بغية إيجاد بدائل أخرى للنفط والتشجيع على الاستثمار [٥٣].

وفي مجال تجميل المدينة فإن المجلس ساهم في إنشاء كورنيش كبير على ساحل البحر، فضلاً عن التنسيق مع الشركات العالمية لتنفيذ مشروع الواجهة البحرية، وهو المتنفس الوحيد للسكان، نظراً لحرارة الجو العالية في فصل الصيف، وكانت هذه الواجهة مزودة بوسائل الترفيه والتسلية. وهناك الكثير من المشاريع الأخرى والدراسات وكلها تهتم بتطوير الكويت، وتوفير قدر أكبر من الخدمات المختلفة [٥٤]. وكان مجلس التخطيط في عمله هذا يقوم بالتنسيق مع لجان التخطيط الموجودة في الوزارات، بالإضافة إلى التنسيق مع باقي الوزارات والهيئات ذات العلاقة بموضوع التطوير.

## خاتمـــة:

لقد ناقشت هذه الدراسة تاريخ التخطيط في الكويت من خلال توضيح دور مجلس التخطيط كمؤسسة حكومية تنموية شاملة في دولة الكويت بعد مرحلة الاستقلال، وقد اعتمدنا في إعدادها على محاضر اجتماعات مجلس التخطيط، وبعض المصادر المحلية الأخرى.

**وعليه يمكن استخلاص النتائج التالية لهذه الدراسة:**

١- كان ظهور مجلس التخطيط في عام ١٩٦٢ ضرورة ملحة لمواكبة التطور الشامل الذي شهدته الكويت بعد حصولها على الاستقلال في عام ١٩٦١م وصدور الدستور في عام ١٩٦٢م.

٢- كان ظهور مجلس التخطيط في تلك الفترة، استجابة لتوصية من بعثة البنك الدولي للإنشاء

[٥٢]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١٢٧، ١٩٦٥/١/٢٤.

[٥٣]. محاضر مجلس التخطيط، جلسة ١١٣، ١٩٦٧/٣/٢.

[٥٤]. المصدر نفسه.

والتعمير، والتي زارت الكويت في مطلع الستينات، والتي أوصت بضرورة إنشاء جهاز حديث للتخطيط، يقوم بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الكويت.

٣- شهدت الكويت من خلال هذا المجلس، ظهور أول خطة خمسية، والتي اعتمدت في استراتيجيتها على ركائز ثلاث (تنمية الثروة البشرية – تنمية القاعدة الصناعية – وتنمية ما عرف في ذلك الوقت بالقطاع المشترك)، والتي تهدف إلى تحديد الأهداف طويلة المدي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤- شهدت تلك الفترة وبفضل ظهور مجلس التخطيط، ظهور أول ميزانية عامة للدولة بعد مرحلة الاستقلال وكان ذلك في عام ٦٤/٦٣، وتم تعديل موعد إصدار الميزانية من يناير إلى يوليو من كل عام، مع ملاحظة أن الحكومة قد أولت الباب الثالث من هذه الميزانية، اهتماماً كبيراً لكونه الباب المختص بالمتطلبات الإنشائية، حرصاً من الدولة على تطوير وتحديث الكويت من كافة الجوانب.

٥- نظراً لعدم تنظيم التعداد السكاني في الكويت، فقد استطاع مجلس التخطيط أن يقوم بجهد كبير في تنظيم وتحقيق هذا الأمر، حيث وضع أساساً يقضي بإجراء التعداد السكاني مرة كل خمس سنوات، وتم بنجاح إجراء أول تعداد رسمي للدولة في عام ١٩٦٥ م، بعد إصدار القانون رقم ١٩٦٣/٢٧ والمختص بالإحصاء والتعداد العام للسكان في الكويت، وقد اعتمد هذا الإحصاء كأول إحصاء عام ورسمي للدولة في تلك الفترة وإلى يومنا هذا.

٦- كما شهدت الكويت، ظهور أول القوانين الاقتصادية المنظمة للنشاط الاقتصادي في الكويت ومنها قانون المناقصات العامة، والذي تكون في ذلك الوقت من أربعة أبواب وخمس وستين مادة ومذكرة تفسيرية، كما أصدر مجلس التخطيط قانون الصناعة في عام ١٩٦٥م، حيث اشتمل على كافة القواعد والأسس المنظمة للعمل الصناعي في دولة الكويت.

٧- كما ناقش المجلس العديد من الموضوعات التنموية، والتي كان لها انعكاسات هامة على الخدمات التي قدمت للمجتمع الكويتي، كالخدمات الصحية، والتعليمية، والترفيهية، والإنشائية، والإدارية، ومن أهمها دراسة وتنفيذ مشروع جامعة الكويت، وتطوير جزيرة فيلكا، وحل مشكلة ندرة المياه في البلاد.

٨- قدمت هذه الدراسة توثيقاً تاريخياً لفترة محددة من تاريخ الكويت، اختصت بالجانب الإداري للدولة معتمدة على مصادر أصلية غير منشورة، كمحاضر مجلس التخطيط، فضلاً عن بعض من المصادر المحلية ذات الصلة، وذلك ليتمكن الباحثين والمختصين من الاطلاع عليها ويمكن الانطلاق من خلالها إلى دراسات وأبحاث أخرى تتعلق بتاريخ المؤسسات ودورها في تنمية وتطوير الدول في المستقبل.

## المصادر والمراجع

### أولا: المصادر (الوثائق العربية):


- دستور دولة الكويت – الباب الثاني.
- محاضـــر مجلـــس الإنشـــاء والتنميـــة الاقتصادية، الجلسة الأخيرة ١٩٦٢/١/٦.
- محاضر مجلس التخطيط:
  جلسة ٢، ١٩٦٢/١٢/١٢
- جلسة ٣، ١٩٦٢/١٢/٢٠.
- جلسة ٨، ١٩٦٣/١٢/١٤.
- جلسة ١٣، ١٩٦٣/١٢/١٨.
- مـذكرة حـول تعـديل مشـروع الميزانيـة، ص ٧١١-٧١٣.
- جلسة ٣٤، ١٩٦٤/١/٤.
- جلسة ٣٠، ١٩٦٣/١٢/٤.
- جلسة ٣٦، ١٩٦٤/٢/٢.
- جلسة ٠٧، ١٩٦٦/١٢/١.
- جلسة ١٢٧، ١٩٦٨/٧/٢.
- جلسة ٦٥، ١٩٦٤/٢/١٦.
- جلسة ١٠١، ١٩٦٦/١٠/٦.
- جلسة ١٠٢، ١٩٦٦/١٠/١٣.
- مذكرة حول الخطة الخمسية١٩٦٧.
- جلسة ١١١، ١٩٦٧/١/٢٤.
- جلسة ١١٣، ١٩٦٧/٣/٢.
- جلسة ١١٥، ١٩٦٧/٣/١٦.
- جلسة ١١٧، ١٩٦٧/٤/٢٠.
- رســالة مــن مــدير عــام المجلــس إلــى المجلس١٩٦٧.
- جلسة ١١٧، ١٩٦٧/٤/٢٠.
- جلسة ١٠، ١٩٦٣/٣/٢٥.
- تقرير خاص عن الإحصاء، ١٩٦٣.
- جلسة ٢٦، ١٩٦٣/١١/٩.
- جلسة ٥٨، ١٩٦٤/١٠/٢٥.
- جلسة ٧٧، ١٩٦٥/٦/١٤.
- تقرير عن معهد التخطيط، ١٩٦٥.
- جلسة ١١٠، ١٩٦٧/١/١١.
- قرار وزاري ٢١ لسنة ١٩٦٦.
- جلسة ٢٩، ١٩٦٣/١١/٣٠.
- جلسة ٣٠، ١٩٦٣/١٢/٤.
- جلسة ٣٣، ١٩٦٣/١٢/٢٩.
- جلسة ٣٩، ١٩٦٣/٢/٢٦.
- جلسة ٣١، ١٩٦٣/١٢/١١.
- جلسة ٣٢، ١٩٦٣/١٢/٢٥.
- جلسة ٣٧، ١٩٦٤/٢/٩.
- جلسة ٢١، ١٩٦٣/١٠/١٠.
- جلسة ٢٦، ١٩٦٣/١١/٩.
- جلســـــــة ٣٦، ١٢٢، ١٩٦٤/٤/٢٩، ١٩٦٧/٨/٨.
- جلسة ٧٠+٧١، ٢٦، ١٩٦٥/١/٢٨.
- جلسة ١٢٧، ١٩٦٥/١/٢٤.
- جلسة ١١٣، ١٩٦٧/٣/٢.

## ثانيا: المراجع العربية:


- العوضي عبد الهادي محمد ، 58 عاما من التشريع التخطيطي ١٩٥٢ ، الطبعة الأولي١٩٨٨، مطبعة وزارة التخطيط، الكويت.
- وكالة الأنباء الكويتية، ملف الأبحاث رقم ٣٦ ، ١٩٨٥.


## ثالثا: المراجع الأجنبية:


1. Khouja, M.W. and Sadler, P.G., The Economy of Kuwait Development and Role in International of finance, UK, 1979.